

مَتْنُ
الْمِنْظُومَةِ السِّقُونِيَّةِ

نظم

عمر، أبو طرب، فتوح السقوني الرسقي السافعي رحمه الله

تحقيق

أبي أسامة اللواتي

حقوق الطبع محفوظة للمُحقّق

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٢٠٠٨ / ١٦٦٣١	رقم الابداع
--------------	-------------

متن المنظومة البيقونية

نظم

عُمر ، أو : طه بن قُتُوح البيقوني الدمشقي الشافعي رَحِمَهُ اللهُ

تحقيق :

أبي أسامة الأثري

مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسَنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ. وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[سورة آل عمران : ١٠٢] .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

[سورة النساء : ١] .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٥﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب : ٧٠ - ٧١] .
أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَدَّنَاتُهَا ، وَكُلُّ مُخَدَّنَةٍ بِدْعَةٍ ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ .

هذه الرسالة هي الرسالة الرابعة من سلسلة : « توثيق تراث الأمة » التي أقوم فيها بمُقابلة المُتون والشُّروح والتَّصوُّص على أصولٍ خطيَّة ، خاصَّة المُهمَّل منها ، والرسالة الأولى كانت بعنوان : « فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال والغلمان » لـ : سليمان بن حسين الجُمزوري ، وكان موضوعها بيان القواعد النَّافعة لقراءة القرآن الكريم ، وقد اعتمدتُ في إخراجها على أربع نُسَخ خطيَّة ، وعدد من النُّسخ المطبوعة ، منها نُسْخَةٌ قام على تحقيقها الشَّيخ / عبد الفتَّاح القاضي - رحمه الله - ، ونُسْخَةٌ آخرها عليها حاشية

للشيخ علي محمد الضباع - رحمه الله - .

أما الرسالة الثانية فكانت بعنوان : « تعليم الصبيان التوحيد » لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - وكان موضوعها تقرير مباحث مُيسرة لعلم التوحيد ، وهو يصلح للصغار والمبتدئين ، وقد لاقت هذه الرسالة من القبول ما جعلني أقوم على إخراج الرسالة الثالثة من هذه السلسلة التالية لها وهي بعنوان : « القواعد الأربعة » لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - ، وتشتمل على أربع قواعد تُعين الإنسان على فهم جوهر قضية الشرك ، وبيان مساوئه ، وأنَّ خطورة شرك مُشركي هذا الزمان أشد وأقوى من مُشركي قُريش .

وهاهي الرسالة الرابعة تُصدّر بعد أن لاقت الرسائل الثلاثة الفاتحة قبولاً ، وهي بعنوان : « المنظومة البيقونية » تأليف عمر أوطه بن فتوح البيقوني ، وقد قُمتُ بإخراجها على أربع نُسخ خطيّة ، وعدد من النُسخ المطبوعة ، يأتي بيان حالها في المُقدمات إن شاء الله .

وقد اعتمدت في تحقيقي لهذه المنظومة الرائعة على عدد من شُروحها المُتداولة ، منها :

- « شرح محمد الزرقاني على المنظومة البيقونية » ، نشر دار إحياء الكُتب العربيّة ، عيسى الحلبي البائي .

- « حاشية عطية الأجهوري علي شرح الزرقاني على المنظومة المُسمّاة بالبيقونية في مُصطلح الحديث » ، نشر دار إحياء الكُتب العربيّة ، عيسى الحلبي البائي .

- « صقل الأفهام الجليّة بشرح المنظومة البيقونية » لشيخني مُصطفى بن محمد بن سلامة .

- « التيسير والتأصيل والسلفية في شرح البيقونية » تأليف عبد المنعم إبراهيم أبو عائش .

- « الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية » تأليف أبي الحسن مُصطفى بن

إسماعيل الشليماني المأربي .

- « شرح البيقونية في مصطلح الحديث » تأليف مُحَمَّد بن صالح بن عُثيمين - رحمه الله - ، طبعة مكتبة السنة بتحقيق سيد عبّاس الجليمي .
- « النخبة النّبّهانيّة شرح المنظومة البيقونية » ، تأليف مُحَمَّد بن خليفة النّبّهاني ، طبعة مكتبة العلم - القاهرة ، بتحقيق سيد عبّاس الجليمي .
- « التّقريرات السّنيّة شرح المنظومة البيقونية » ، تأليف : حسن بن مُحَمَّد المَشّاط ، نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ، ومكتبة العلم بجدة .
- « إظهار المكنون من نظم البيّثون » تأليف المُحقّق ، مخطوط يشرّ الله طبعه . هذا بالإضافة إلى عدد من المراجع الأُخرى المُساعدة ، والتي اذُكر اسمها في محلّها من الكتاب .
- والله أسأل أن ينفع بها عامّة المُسلمين وطُلاب العلم في العالم الإسلامي ، وأن يجعلها في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلّا من أتى الله بقلب سليم .

أبو أسامة الأثري

جمال بن نصر عبد السّلام

القاهرة في : ٨ شعبان سنة ١٤٢٩ هـ

الموافق ٩ أغسطس سنة ٢٠٠٨ م

خُطَّةُ البَحْثِ

قُسِّمَتْ البَحْثُ إِلَى :

١ - مُقَدِّمَاتُ تَشْتَمِلُ عَلَى :

- المُقَدِّمَةُ الْأُولَى :

مبادئ في علم : « مُصْطَلَحُ الْحَدِيثِ » .

- المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ :

التَّعْرِيفُ بِالنَّاطِقِ .

- المُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ :

التَّعْرِيفُ بِالْمَنْظُومَةِ .

- « الْمَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ »

مضبوطة ومشكولة .

٢ - بَيَانَاتُ الْمَخْطُوطَاتِ الَّتِي اعْتَمَدَتْ عَلَيْهَا

فِي إِخْرَاجِ الْمَتْنِ .

٣ - صُورُ الْمَخْطُوطَاتِ الَّتِي اعْتَمَدَتْ عَلَيْهَا

فِي مُقَابَلَةِ الْمَتْنِ .

٤ - مَتْنُ : « الْمَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ »

مُحَقَّقًا بِالمُقَابَلَةِ عَلَى الْمَخْطُوطَاتِ ، وَالضُّبُطِ وَالتَّعْلِيقِ .

- الْفَهَارِسُ .

المقدمة الأولى

مبادئ علم: «مُصطلح الحديث»

قال الصَّبَّان - رحمه الله - :

إِنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشْرَةٌ الْحَدُّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَةُ
وَنَسَبُهُ وَقَضْلُهُ وَالْوَضْعُ الْأِسْمُ الْأَسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ
فَمَسَائِلُ وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى وَمَنْ دَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرْفَا

١- الحد :

الحدُّ في اللغة : الحاجز بين شيئين .

ومن كُلِّ شَيْءٍ : طرفه الدَّقِيقُ الحاد ومُنْتَهَاهُ .

ويُقَال : وضع حدًّا للأمر : أنْهَاهُ .

وفي الاصطلاح : عبارة عن المقصود بما يحصره ، ويُحِيط به إحاطة تمنع أن يدخل

فيه ما ليس منه ، أو يخرج منه ما هو منه .

وشرطه أن يطرد وينعكس ، فيوجد بوجوده ، وينعدم بعدمه .

ومُصْطَلَحُ : « مُصْطَلَحُ الْحَدِيثِ » من المُصْطَلَحَاتِ المُركَّبَةِ ، ولذا ذكر حد أي

مُصْطَلَحُ مُركَّبٍ ينبغي تناوله من وجهين :

- باعتبار مُفْرَدَاتِهِ .

بمعني أن تُعرَفَ كُلُّ كلمة من مُركَّبَاتِهِ على حدا .

- وباعتبار أنَّه لقب على علم خاص .

يعني اعتبار المُركَّب اللفظي لقبًا للعلم المُراد تعريفه ، إذا أُطلق عُلمُ أنه المُراد من

الإطلاق .

أولًا : تعريف « مُصْطَلَحُ الْحَدِيثِ » باعتبار مُفْرَدَاتِهِ :

يتكوّن هذا المُصْطَلَحُ المُركَّب من كلمتين :

- المصطلح .

- الحديث .

أمّا المصطلح فهو : عبارة عن رمز ، أو لفظ ، يستخدمه أهل فنّ من الفنون ، أو علم من العلوم للدلالة على أشياء خاصّة بعلمهم أو بفنّهم .

وقيل : لكلّ علم مصطلحاته الخاصّة به .

وقد تشترك عدّة علوم أو فنون في استخدام مصطلح واحد ، ويكون له معنى خاص في كلّ موضع ، وقد يساء فهم هذا المصطلح ، أو يُحمل على معناه في علم آخر ، فيحدث الاختلاط ، وكم من إشكال وقع وكان سببه الاشتراك اللفظي .

أمّا الحديث في اللغة فيأتي على عدّة معان ، منها :

- كلّ ما يُحدّث به من كلام وخبر .

- الجديد .

أمّا في الاصطلاح فهو : ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو إقرار ، أو صفة خُلقيّة ، أو خُلقيّة وصِف بها الحبيب ﷺ في اليقظة أو المنام ، حال النبوّة .

وعلم الحديث ينقسم إلى قسمين :

- علم الحديث رواية .

- وعلم الحديث دراية .

والمقصود بالأوّل هو التّقل ، والمقصود بالثّاني القواعد التي تحكم هذا التّقل .

ثانيا : علم « مصطلح الحديث » باعتبار أنّه لقب على علم خاص :

هو علم بقواعد يُعرف به أحوال الرّاوي والمروي .

٢ - الموضوع :

موضوع علم « مصطلح الحديث » : السّند والمتن وما يتعلّق بهما .

والسّند : سلسلة الرّواة الموصّلة إلى المتن .

والمتن : ما ينتهي إليه السّند من الكلام .

٣ - الثمرة :

- يُحصَل الإنسان بدراسته لهذا العلم فوائد عِدَّة ، منها :
- معرفة الصَّحيح من السَّقِيم في الحديث المنسوب إلى النَّبي ﷺ ، حتَّى يُتَّبَعَ الصَّحيح ، ويُطْرَح السَّقِيم .
- تنقية السُّنَّة وحفظها من عبث العابثين .

٤ - النسبة :

- نسبة هذا العلم إلى غيره التَّبَاطُؤ .
- يعني الاختلاف ، فهو يختلف عن غيره من العلوم الشرعية ، ونسبته إلى علم الحديث كنسبة علم أصول الفقه من الفقه ، وكنسبة علم أصول التفسير من التفسير .

٥ - الفضل :

- هو من أفضل العلوم الشرعية ، وأشرفها ، وفضله يأتي من موقعه من حديث رسول الله ﷺ ، ومن كونه الحصن الذي تتكسَّر عند مطامع المفسدين والعاثين بدين ربِّ العالمين ، وسُنَّة خير المرسلين .
- ومن كونه وسيلة الإِتِّبَاع الصَّحيح للرَّسول ﷺ ، والوسائل لها أحكام المقاصد .
- قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [شورة آل عمران : ٣١] .

٦ - الواضع :

- واضع هذا العلم هو أبو مُحَمَّد الحسن بن عبد الرَّحمن بن خَلَّاد الرَّامِهرْمُزِي ، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ، وكتابه : « المُحدَّث الفاصِل بين الرَّاوي والواعي » يُعدُّ أوَّل كتاب صُنِّف استقلالاً في هذا العلم .

٧ - الاسم :

- يُطلق على هذا العلم عدَّة أسماء منها :
- علم أصول الحديث .

- مُصطلح الحديث .

- علوم الحديث .

- علم الحديث دراية .

٨ - حُكم الشارع :

تعلّم هذا العلم فرض عين على كُلِّ من أراد النُّظر والاستدلال من الكتاب والسُّنة ،
وفرض كفاية على من سواهم .

٩ - الاستمداد :

تُستمد قواعد هذا العلم من الكتاب والسُّنة ، وأقوال أئمّة الشَّان .

١٠ - المسائل :

السُّند والمتن وما يتعلّق بهما .



المُقَدِّمة الثَّانية

التَّعْرِيف بالنَّاظِم

اختُلِفَ في اسمه فقليل : عُمر ، وقيل : طه ابن قُتُوح البَيْقُونِي الدُّمَشْقِي الشَّافِعِي .
ولا يُدرى له تاريخ ميلاد ، أو تاريخ وفاة ، وإنما أقصى ما يُعرف عنه أنّه كان حيًّا قبل
١٠٨٠ هـ ، ١٦٦٩ م .

وله معرفة بالحديث والأصول ، وله كتاب : « فتح القادر المُغيث » في مُصطلح
الحديث أيضًا ، ولكنه فُقِدَ فلا يُعلم من مؤلّفاته سوى المنظومة البيقونيّة .



المقدمة الثالثة

التعريف بالمنظومة

- ١ - تتكوّن المنظومة من (٣٤) بيتًا ، على بحر الرّجز .
- وتفعيلته :
مستفعلن مستفعلن مستفعلن ، في كلّ شطر .
- وهو من أسهل البحور الشعريّة للقارض ، والقارئ ، والحافظ .
- ومن أقسامه :
الثّام : وهو ما تألّف من ثلاث تفعيلات في كلّ شطر .
والمجزوء : وهو ما تألّف من تفعيلتين في كلّ شطر .
والمشطور : وهو ما بُني على أساس الشّطر ، وليس الأبيات ، وكان مؤلّفًا من ثلاث تفعيلات في كلّ شطر .
والمنهوك : وهو ما بُني على أساس الشّطر ، وليس الأبيات ، وكان مؤلّفًا من تفعيلتين في كلّ شطر .
- وما يُنظم على هذا البحر يُسمّى : « أَرْجُوزة » .
- وهذا البحر يسهّل فيه تركيب المزدوج ، وهو التّقفية على الشّطرين فقط .
لذلك أكثر أهل العلم من نظم متونهم وكتبهم عليه .
كما أكثر الحكماء والمُعَلِّمين نظم حِكَمِهِم ، ونصائحهم عليه .
- ٢ - اعتمد الثّناظم - وإن لم يُصرّح - على مُقدّمة ابن الصّلاح في استقواء أغلب مادته العلميّة ، لذا استدرك غير واحد قوله في تعريف بعض أنواع الحديث التي أخذت على مُقدّمة ابن الصّلاح ، كما في : العزيز ، والمرسل مثلاً .
- ٣ - ومن المآخذ على المنظومة :
- قِلّة المذكور فيها من علوم الحديث ، وأنّ ما ترك منها أكثر ممّا أورد .

- تفريق النّاطم بين أنواع مُتماثلات فلم يذكرها مُجاورة ، وكان من اللائق ذكر كل نوع إلى جانب ما يُناسبه .

- عدم التزام قافية واحدة طوال النّظم ، أو حتى دمج القوافي المُتشابهة بعضها إلى بعض لتسهيل الحفظ على الطُّلاب لاسيما وهذا هو المقصد الأسمى من النّظم عامة .

قُلْتُ : ويُجاب على هذه المآخذ بما يلي :

- أورد النّاطم بعضًا من أنواع الحديث وأهمّل بعضًا لأنّه اكتفى بذكر الأنواع الكثيرة الاستعمال فقط ، وهذا من محاسن تصرّفه ، لأنّه قصد بها المُبتدئ ، وأغلب ما ترك ممّا لا ينتفع به المُبتدئ كثيرًا .

- ضيف إلى ذلك أنّه لم يقصد الاستقصاء .

حيث قال :

وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ وَكُلُّ وَاحِدٍ آتَى وَحَدَّةً

- ويُجاب عن مسألة التّرتيب بأنّ النّاطم ما قصد التّرتيب ، ولكنه قصد إيراد بعض أنواع الحديث فقط ، ومن كان هذا شرطه فإنّه لا يلام على مثل هذا .

- ويُجاب عن عدم التزام النّاطم لقافية واحدة في المنظومة كلها بأنّه من المعلوم عند أهل العروض والقافية أنّ هناك نوعًا من أنواع القافية يُسمّى « المُزدوج » وهو الذي يُبنى على « التّصريع »^(١) في كلّ بيت مع اختلاف الأبيات عن بعضها عروضًا وضربًا ، وذلك جوازًا لا وجوبًا ، وذلك النوع أكثر ما يُستخدم في المنظومات العلميّة مثل « نُحفة الأطفال » ، و« المُقدّمة الجزريّة » .

- أمّا عدم دمج القوافي المُتشابهة فيُجاب عنه أنّه قد يمتنع من وجهين :

- اتّصال البيت بما بعده ، ويكون ما بعده مُشابهًا له في القافية .

- أنّ هذا غير موجود ابتداءً في أبيات المنظومة ، فلا يوجد فيها قافيتان مُتشابهتان .

(١) * يعني التزام القافية في شطري البيت .

٤ - من محاسن « المنظومة البيقونية » :

- الإيجاز في العبارة ، حيث ذكر الحدود بأقل عبارة ممكنة .

- سهولة الألفاظ .

- رشاقة القوافي التي تُساعد على سرعة الحفظ .

- ذكر النّظام الرّاجح عنده في تعريف الأنواع التي أوردّها - وإن استدرّكت عليه

بعض التعريفات - ، فلم يُدخل القارئ في أقوال النَّاس في كُلِّ نوع لأنَّ غرضه من النّظم

كما مرَّ بنا آنفًا هداية المُبتدي إلى تعريفات بعض أنواع الحديث المُهمّة .

٥ - المُستدرك على النّظم :

استدرك محمود أحمد عمر النّسوي الأزهري - صاحب طراز البيقونية في مُصطلح

الحديث - على النّظم بعض أنواع الحديث التي لم يوردها ، ونظمها شعراً ، ومنها :

- الحديث المُعلّق ، فقال :

مُعلّق السّاقِط في بدء السّنَد راوٍ أو أكثر مِنْ هَذَا الْعَدَدِ

- ومنها « المحفوظ والمعروف » ، فقال :

وَمَا رَوَاهُ الْأَرْجَحُ عَمَّنْ خَالَفَهُ سَمَّوْهُ بِالْمَحْفُوظِ حَقًّا فَاخْرَفَهُ

أَوْ خَالَفَ الرَّاجِحُ لِلضَّعِيفِ فَسَمَّهِ إِنْ شِئْتَ بِالْمَعْرُوفِ

- ومنها « المُتابع والشّاهد » ، فقال :

وإِنْ يَكُنْ مَتْنٌ حَدِيثٌ وَارِدًا عَنْ شَيْخٍ رَاوِيهِ وَبَعْدُ اتَّخَذَا

فَسَمَّهِ مُتَابِعًا وَإِنْ يُرَى لَهُ شَبِيهٌ فِي الْمَعَانِي ظَهَرَا

فَذَاكَ ذُو الشَّاهِدِ فِي مَعْنَاهُ فِيهِ سِتْرَدَادٌ بِهِ قَوَاهُ

- ومنها : « الحديث الغريب » ، فقال :

وإِنْ يَكُنْ مُسْتَعَصِبًا فِي فَهْمِهِ فَبِالْغَرِيبِ لِلْحَدِيثِ سَمُّهُ

- ومنها : « المُشتبه » ، فقال :

وإِنْ يَكُونُ مِنْهُمَا مُشْتَبِهٌ وَبَعْضُهُمْ بِالْكِتَابِ قَدْ أَفْرَدَهُ

- ومنها : « مُشتبه المقلوب » فقال :
- وفي اشتباه الذهن لا في الخطَّ مُشتبه المقلوب فافهم ربُّطي
- ٦ - أهم شروح « المنظومة البيقونية » :
- « فتح القادر المعين بشرح منظومة البيقوني » .
- تأليف : عبد القادر بن جلال الدين المحلي .
- « تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر » .
- تأليف : أحمد بن محمد الحسين الحمودي الحنفي .
- « شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية في المصطلح » .
- تأليف : العلامة محمد الزرقاني .
- « صفوة المُلح بشرح منظومة البيقوني في فنِّ المصطلح » .
- تأليف : محمد بن محمد البديري الدمياطي ، المعروف بـ : ابن الميت .
- « الدُّرة البهية في شرح المنظومة البيقونية » .
- تأليف : محمد بدر الدين بن يوسف المدني الدمشقي .
- « النُّخبة النُّبھانية شرح المنظومة البيقونية » .
- تأليف : محمد بن خليفة النُّبھاني .
- « التَّقريرات السُّنينة شرح المنظومة البيقونية » .
- تأليف : حسن بن محمد المَشَّاط .
- « شرح البيقونية في مُصطلح الحديث » .
- تأليف : العلامة محمد بن صالح العثيمين .
- « الباكورة الجنية من قطاف متن البيقونية » .
- تأليف : محمد أمين بن عبد الله الأثيوبي .
- « القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية » .
- تأليف : عثمان بن المكِّي التُّوزري الزبيدي .

- « شرح المنظومة البيقونية في مُصطلح الحديث » .
تأليف : عبد الله سراج الدين .
- « التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية » .
تأليف : علي حسن علي عبد الحميد الأثري .
- « صقل الأفهام الجلية بشرح المنظومة البيقونية » .
تأليف : مصطفى بن مُحَمَّد بن سلامة .
- « خلاصة التيسير والسلفية في شرح البيقونية » .
تأليف : عبد المنعم إبراهيم عمارة .
- « الثمرات الجنية شرح المنظومة البيقونية » .
تأليف : عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين .
- « حواشي على المنظومة البيقونية » .
تأليف : عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى الأهْدَل (٢)



(٢) * هذه المقدمات مأخوذة بتصرف من شرحي على المنظومة البيقونية والذي سميته : « إظهار المكون من نظم البيقون » .

«المنظومة البيقونية»

مضبوطة ومشكولة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١- أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أَرْسَلَا
 - ٢- وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ
 - ٣- (أَوَّلُهَا) الصُّحُوحُ وَهِيَ: مَا اتَّصَلَ
 - ٤- بِزَوِيهِ عَدَلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ
 - ٥- وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرُقًا وَعَدَتْ
 - ٦- وَكُلُّ مَا عَنْ (رُتْبَةٍ) الْحَسَنِ قَصُرُ
 - ٧- وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ
 - ٨- وَالْمُسْتَدُّ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ مِنْ
 - ٩- وَمَا يَسْمَعُ كُلُّ زَاوٍ بِتَّصِلُ
 - ١٠- مُسْتَسْلَقٌ قُلُّ مَا عَلَى وَضْفِ أَتَى
 - ١١- كَذَلِكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا
 - ١٢- عَزِيزُ مَرْوِيٍّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً
 - ١٣- مُعْتَقَنٌ كَذ: عَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ
 - ١٤- وَكُلُّ مَا قُلْتُ رِجَالُهُ عَلَا
 - ١٥- وَمَا أَصَفْتُهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ
 - ١٦- وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ
 - ١٧- وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ
 - ١٨- وَالْمُغْضَلُ الشَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ
- مُحَمَّدٌ خَيْرُ نَبِيٍّ أَرْسَلَا
وَكُلُّ وَاجِدٍ أَتَى (وَعَدَهُ)
إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعَلَّ
مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ
رِجَالُهُ لَا كَالصُّحُوحِ اسْتَهْزَتْ
فَهِيَ الضَّعِيفُ، وَهِيَ أَقْسَامًا كَثُرَ
وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ الْمَقْطُوعُ
زَاوِيهِ حَتَّى الْمُضْطَفَّى وَلَمْ يَبْنِ
إِسْنَادُهُ لِلْمُضْطَفَّى فَالْمُتَّصِلُ
مِثْلُ: أَمَّا وَاللَّهِ أَنْبَأَنِي الْفَتَى
أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا
مَشْهُورٌ مَرْوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً
وَمِنْهُمْ مَا فِيهِ زَاوٍ لَمْ يُسَمَّ
وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا
قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهُوَ مَرْقُوفٌ رُكْنٌ
وَقُلُّ غَرِيبٌ مَا رَوَى زَاوٍ فَقَطْ
إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ
وَمَا أَتَى مُدَلِّسًا نَزْعَانِ

- ١٩- الأول: الإسقاط للشيوخ وأن
 ٢٠- والثاني: لا يُسقطه لكن يصف
 ٢١- وما يخالف ثقة فيه الملا
 ٢٢- إبدال راوٍ ما برارٍ (قسم)
 ٢٣- والفرد ما قيّدته بثقة
 ٢٤- وما بعلة غرض أو حفا
 ٢٥- ودو اختلاف سند أو متن
 ٢٦- والمدرجات في الحديث ما أتت
 ٢٧- وما زوى كل قرين عن أجه
 ٢٨- (متفق) لفظاً وخطاً متفق
 ٢٩- مؤلف متفق الخط فقط
 ٣٠- والمؤكد الفرد به راوٍ غدا
 ٣١- مشروكه ما واجد به انفرد
 ٣٢- والكذب المختلق المصنوع
 ٣٣- وقد أتت كالجوهر المكنون
 ٣٤- فزق الثلاثين بأربع أتت
- يُنقل ممن فوّقه ب: عن وأن
 أوصافه بما به لا يُعرف
 فالشاذ، والمقلوب: قيمان تلا
 وقلب إسناد لمتن (قسم)
 أو جنح أو قصر على رواية
 معلل عندهم قد عرفنا
 مضطرب عند (أهمل) الفن
 من بعض الفاظ الرواة اتصلت
 مدبج فأعرفه حق وأنجده
 وضده فيما (ذكرنا) المفترق
 وضده مختلف فأخسر القسط
 تغديله لا يحيل الفرد
 (وأجمعوا) ليضعفه (فهو) كردد
 على النبي (فذلك) المصنوع
 سميتها: «منظومة البيقونية»
 أقسامها) ثم بخير (خيمت)



بيانات المخطوطات التي اعتمدت عليها

في إخراج المتن

المخطوطات الأربع من محتويات المكتبة الأزهرية بأرقام: ٣١٥١٤٦ مجاميع، ٣١٥٦٣٣ مجاميع، ٣١٥٧٦٦ مجاميع، ٣٢٢٨٧١ مجاميع.

المخطوط «أ»: تقع في ورقتين، ولم أدر من هو كاتبها، كُتبت بخط نسخ جميل.
المخطوط «ب»: وتقع في ثلاث ورقات، عدد سطور كل ورقة ١٣ سطر، كُتبت بخط نسخ عادي، كاتبها اسمه محمود العالم.

المخطوط «ج»: وتقع في ثلاث ورقات، عدد سطور كل ورقة ١٧ سطر، كُتبت بخط نسخ جميل، ولم أدر من كاتبها.

المخطوط «د»: تقع في ورقة واحدة، كُتبت بخط نسخ عادي، ولم أدر من هو كاتبها، وهي ناقصة تبدأ من البيت رقم «٢٣»:

وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِشِقَّةٍ أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَضَرٍ عَلَى رِوَايَةٍ

وهي أفضل هذه النسخ، فهي مشكولة، وقليلة الخطأ، ولولا نقصها لأتخذتها أصلاً.
وقد اعتمدت على النسخة «ب» في إخراج الكتاب، لأنها واضحة الخط، مكتملة، وأقل النسخ خطأً. وقد اعتمدت على عدد كبير من النسخ المطبوعة، منها المنفرد، ومنها المشروحة التي ضبطتها شارحوها، ومن هذه النسخ:

- المتن الموجود ضمن: «الجامع للمتون العلمية» ص ٤٦٧، إعداد عبد الله بن محمد

الشمراني، نشر دار الوطن للنشر بالرياض. - مطبوعة مكتبة السنة بالقاهرة.

- مطبوعة مكتبة ابن تيمية بالقاهرة. - مطبوعة دار السلام بالقاهرة.

- ضبط الشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل الشليماني المأربي في شرحه المسمى: «الجواهر الشليمانيّة شرح المنظومة البيقونية»، دار الكيان - السعودية.

- ضبط الشيخ عبد المنعم إبراهيم في شرحه المسمى: «التيسير والتأصيل والشلفيّة في شرح المنظومة البيقونية»، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية.

- ضبط الشيخ مصطفى بن محمد بن سلامة في شرحه المسمى: «صقل الأفهام الحليّة بشرح المنظومة البيقونية»، نشر مكتبة الحرمين للعلوم النافعة - القاهرة.

صُور المخطوطات الَّتِي اعتمدت عليها
في مُقابلة المتن

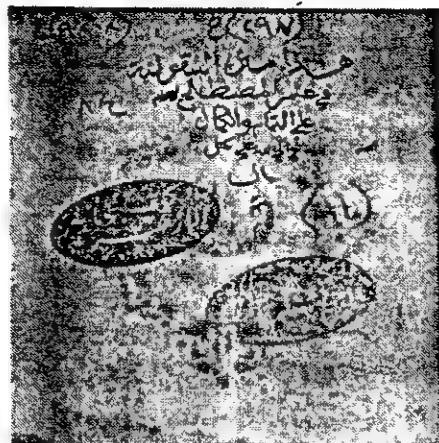
صورة اللوحة الأولى من المخطوط " أ "



صورة اللوحة الثانية والأخيرة من المخطوط " أ "



صورة غلاف المخطوط "ب"



صورة اللوحة الأولى من المخطوط "أ"



صورة اللوحة الثانية والأخيرة من المخطوط "ب"



صورة اللوحة الأولى من المخطوط "ج"



صورة اللوحة الثانية والأخيرة من المخطوط "ج"



الجزء الموجود من المخطوطة الرابعة



النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(٣)

١- أبدأ بالحمد^(٤) مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ^(٥) خَيْرٍ^(٦) نَبِيِّ أَرْسَلَا^(٧)

(٣) * وقع اختلاف في نسخ البيقونية، فبعضها لا يبدأ بالبسملة، وأكثرها يبدأ بها. وقد أرجع بعض الشُّراح ذلك إلى أنه يعني: كتابة البسملة - من عمل بعض الشُّاخ، واستدلوا لذلك بأن الشَّاطم استفتح بعد ذلك بالحمد.

قُلْتُ: وفي ما ذهبوا إليه نظر من وجوه:

- أن الثبوت مُقَدَّم على التَّأني.

- القول من أنه من تصوُّف بعض الشُّاخ يحتاج إلى دليل، والبيَّة على المُدَّعي.

- أن أكثر النُّظام يبدأون بالبسملة ثم يثنون بالحمد ولا غرابة، حيث إن أغلب النُّظام يجمعون في الاستفتاح بين البسملة والحمدلة.

(٤) * والبدا بالحمد شئ ثابتة بالكتاب والسنة، فقد استفتح الله عز وجل بها كتابه العزيز بعد البسملة في سورة الفاتحة فقال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة ١ - ٢]. وكان النبي ﷺ يبدأ بها خطبة الحاجة التي كان يستفتح بها كلامه، وأولها: إنا الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له..... الخ.

ولم يثبت في البدء بالحمد شئ قولية، وإنما غاية ما ثبت في البدء بها ما مر من شئ فعلية.

وحمد الله هو: الثناء عليه بأسمائه وصفاته الدائرة بين الفضل والعدل.

(٥) * لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: ٥٦].

والصلاة هنا على النبي ﷺ طلب الثناء عليه. والصلاة من الله عليه هو ذكره في الملأ الأعلى، كما قال أبو العالية. وقد ذكر بعض الشُّراح أن الصلاة من الله هي الرحمة.

وهذا القول معارض بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [سورة البقرة: ١٥٧].

فلو كانت الصلاة من الله هي الرحمة لكان في الكلام تكرار، والأصل هو التأسيس كما ذكرنا آنفاً.

(٦) * خير: أفعل تفضيل، بمعنى: أخير لكن خذفت الهمزة، وهذا مشهور في لغة العرب، وقد قال بعضهم:

وَعَالِبًا أَغْنَاهُمْ خَيْرٌ وَشَرٌّ عَنْ قَوْلِهِمْ: أَخْبِرْ مِنْهُ وَاشْرُ

(٧) * كان من الممكن للشَّاطم أن يكتفي بذكر النبوة أو الرسالة فقط، ولكنه ذكرهما معا لسبب:

- ٢- وَذِي^(٨) مِنْ^(٩) أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ^(١٠) وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى^(١١) (وَحَدَّةٌ)^(١٢)
- ٣- (أَوَّلُهَا)^(١٣) الصَّحِيحُ^(١٤) وَهُوَ: مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ^(١٥) وَلَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعَلَّ

= أ - أَنَّ الرِّسَالَةَ أَعَمُّ مِنَ الثَّبُوتِ ، فَلَوْ قَالَ خَيْرٌ بِي لَمْ يَدْخُلْ فِي ذَلِكَ الرُّسْلُ ، فَلَمَّا جُمِعَ بَيْنَهُمَا صَارَ الْمَعْنَى أَوْسَعَ ، يَعْنِي : هُوَ خَيْرٌ مِنْ بَعَثِ اللَّهِ إِلَى الْبَشَرِ .

ب - أَنَّهُ لَوْ عَرِّفَ بِالرِّسَالَةِ فَقَطْ لَوَقَعَ إِشْكَالٌ هُوَ أَنَّ لَفْظَ الرُّسُولِ مِنَ الْمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ حَيْثُ أَنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمُرْسَلِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَعَلَى الْمُرْسَلِ مِنَ اللَّهِ لِلنَّاسِ لِتَبْلِيغِ شَرَعٍ لَهُمْ ، فَلَمَّا ذَكَرَ لَفْظَ نَبِيٍّ حَرَحَ لَفْظَ الرُّسُولِ مِنْ إِشْكَالِهِ .

(٨) * اسم إشارة للمفردة المؤنثة القريبة ، وقد يُضَافُ إِلَيْهَا « هَا » لِلتَّيْبَةِ .

وقد اخْتَلَفَ فِي مَدْلُولِ اسْمِ الْإِشَارَةِ هُنَا فَقَدْ يَكُونُ لَشَيْءٍ مُحْسُوسٍ ، يَعْنِي الْمَنْظُومَةَ ، فَيَكُونُ النَّاطِمُ قَدْ كَتَبَ الْمُقَدِّمَةَ بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ مِنْ كِتَابَةِ الْمَنْظُومَةِ ، وَقَدْ يَكُونُ لَشَيْءٍ مَعْنَوِيٍّ بِمَعْنَى أَنَّ النَّاطِمَ كَتَبَ الْمُقَدِّمَةَ قَبْلَ كِتَابَةِ الْمَنْظُومَةِ ، وَلَيْسَ فِي الْمَنْظُومَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَحَدِ الْمَعْنِيِّينَ .

(٩) * الْأَصْلُ فِي « مِنْ » أَنَّهَا سَاكِنَةٌ إِلَّا أَنَّ النَّاطِمَ حَرَّكَهَا لِاتِّقَاءِ سَاكِنِينَ .

(١٠) * يَعْنِي : أَنَّ شَرْطَهُ فِيهَا ذِكْرُ بَعْضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ الْمُهْمَّةِ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِهِ ؛ لَا كُلُّ الْأَنْوَاعِ ، لِذَا لَا يُسْتَدْرَكُ عَلَيْهِ مَا فَاتَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ .

(١١) * أَتَى : بِصِيغَةِ الْمَاضِي ، وَهَذَا فِيهِ اِحْتِمَالٌ مِنْ اِحْتِمَالَيْنِ : - الْأَوَّلُ : أَنَّ يَكُونُ النَّاطِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَتَبَ الْمُقَدِّمَةَ بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ مِنَ النَّظْمِ ، وَهَذَا كَثِيرٌ جَدًّا .

- وَالثَّانِي : أَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَعْمَلُ الْمَاضِي أحيانًا فِيمَا يَحْدُثُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ كَانَ وَقُوعُهُ حَادِثًا .

قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [سُورَةُ التَّحْلِيلِ : ١] .

(١٢) * مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي الْمَخْطُوطِ « ج » : (وَعَدَهُ) .

الْوَاوُ فِي « وَحَدَّةٌ » وَاوُ الْمَبِيعَةِ ، يَعْنِي : وَمَعَهُ حَدَّةٌ ، أَيْ : الْإِصْطِلَاحِي عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ .

(١٣) * مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي الْمَخْطُوطِ « أ » : (أَوَّلُهُ) .

(١٤) * يَعْنِي حَدَّ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ .

فَائِدَةٌ : وَقَدْ بَدَأَ النَّاطِمُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ أَشْرَفُ أَقْسَامِ هَذَا الْعِلْمِ ، وَهُوَ الْغَايَةُ الْمَرْهُومَةُ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ .

(١٥) * يَعْنِي : بِسَمَاعِ كُلِّ رَاوٍ عَنْ مَنْ فَوْقَهُ سَمَاعًا صَحِيحًا بَلَا انْقِطَاعٍ إِلَى مُنْتَهَاهُ .

وَالانْقِطَاعُ يَقَعُ فِي السَّنَدِ عَلَى صَوْرَتَيْنِ :

أ - الْانْقِطَاعُ الْجَلِيّ : يَعْنِي الظَّاهِرُ ، وَشَمِّيَ جَلِيًّا لِأَنَّهُ يُعْرَفُ بِمَجْرَدِ مَعْرِفَةِ التَّوَارِيخِ ، وَيَسْتَطِيعُ اكْتِشَافُهُ الْمُتَبَدِّئُ .

فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ رَاوِيًا وُلِدَ سَنَةَ ١٠٠ هـ ، حَدَّثَ عَنْ رَاوٍ آخَرَ مَاتَ سَنَةَ ٩٠ هـ ، فَأَتَى لَهُ السَّمَاعُ مِنْهُ ، وَلَا يَحْتَاجُ

الْأَمْرَ إِلَى كَثِيرٍ عَنَاءٍ لِمَعْرِفَةِ الْانْقِطَاعِ . وَيَقَعُ الْانْقِطَاعُ الْجَلِيّ فِي السَّنَدِ عَلَى أَرْبَعِ صُورٍ :

١ - الْمُرْسَلُ : وَهُوَ قَوْلُ الثَّابِعِيِّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْوَسْطَةِ .

وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَيَانٍ لِهَذَا الْمَبْحَثِ عِنْدَ شَرْحِ الْبَيْتِ رَقْمَ : ١٦ هـ .

٢ - الْمُسْقَطُ : وَهُوَ مَا سَقَطَ مِنْ سَنَدِهِ رَاوٍ وَاحِدٌ . =

٤ - يَزْوِيهِ عَذْلٌ^(١٦) ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمِدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ^(١٧)

= وسيأتي مزيد بيان لهذا المبحث عند شرح البيت رقم : ١٧٠ .

٣ - الْمُفْضَلُ : وهو ما سقط من سنده راويان متتابعان .

وسياًتي مزيد بيان لهذا المبحث عند شرح البيت رقم : ١٨٠ .

٤ - الْمُعْلَقُ : ما سقط من سنده راوٍ أو أكثر من مُبتدأ الشند من جهة المُخْرَجِ .

ب - الانقطاع الخفي : وسُمِّيَ بذلك لأنه لا يعلمه إلا المُتَبَحِّرُ في هذا العلم .

ويقع في الشند على صورتين :

أ - التَّدْلِيْسُ . ب - الإرسال الخفي .

وسياًتي بيان ما فيهما البيتين رقم ١٦٠ ، و ١٨٠ وما بعده .

(يُشَدُّ) : يصحُّ فيها ضم الياء في أولها « يُشَدُّ » لبناء للمجهول ، ويصح فيها أيضاً فتح الياء « يُشَدُّ » .

والشَّاذُّ من الحديث هو : مُخالفة الثقة من هو أولى منه .

وسياًتي مزيد بيان لهذا المبحث عند شرح البيت رقم : ٢١٠ .

(أَوْ يُعْلَلُ) : هكذا على البناء للمجهول ، ولو نُرِدَ فيها غير هذا الوجه .

والعلة : سبب خفي يقدح في صحة الراوي والمروي .

وسياًتي مزيد بيان لهذا المبحث عند شرح البيت رقم : ٢٤٠ .

(١٦) * والعدالة في اللغة : الاستقامة .

وفي الاصطلاح : هي ملكة تعجيل صاحبها على ملازمة أسباب التقوى ، واجتناب الأعمال السيئة من شرك ، أو

فِسْقٍ ، أو بَذْعَةٍ ، واجتناب خَوَارِمِ المروءة .

والملكَّة : استعداد ذهني أو وجداني لتناول أعمال مُعِجَةٍ بحذق ومهارة .

وقد وقع الاتفاق على أنَّ شرط العدالة اجتناب الشرك ، والفِسْقِ ، والبَذْعَةِ ، واختلفوا في اشتراط خَوَارِمِ المروءة

لاختلاف الأسباب الحاملة على اعتبارها ، حيث إنَّها تعتمد على التَّوَفُّدِ أكثر من اعتمادها على الشَّرْعِ ، فبعض

الأُمُور تُقْبَلُ في أماكن وأزمنة وقد لا تُقْبَلُ في أماكن أُخرى وأزمنة أُخرى ، كالأكل في الطريق ، ولبس الثَّوبِ

إلى نصف الشافقين للرِّجال . والخُلاصة : اعتبارها إذا وافقت الشَّرْعَ .

(١٧) * والضَّبْطُ لغة : الحفظ والصيانة .

وفي الاصطلاح : أن يحفظ الراوي الحديث من شيخه ، ويعيه ، بحيث إذا حَدَّثَ به عه حَدَّثَ به على الوجه

الذي تحمَّله به . والحفظ ينقسم إلى قسمين :

أ - حفظ صدر : وهو أن يحفظ الحديث ، ويعيه بقلبه ، من غير تغَيُّرٍ ، من لدن سماعه إلى أن يكفَّ عن الرواية .

ب - حفظ الكتاب : وهو أن يحفظ الحديث في كتاب عنده ، ويحافظ عليه من عبث العابثين ، ووراقه الشَّوْءِ .

ويُعرف الضَّبْطُ بعرض حديث الراوي على من شاركوه فيه ، فكلما ازدادت موافقاته لهم كُلُّما علا ضبطه عند

المُحَدِّثِينَ ، وكُلُّما قلَّتْ قُلُ ضَبْطُهُ . =

٥- وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرُقًا^(١٨) وَعَدَتْ رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اسْتَشْهَرَتْ^(١٩)

= وقد اختلف في التعبير الواجب استخدامه في بيان درجة الضبط لراوي الحديث الصحيح، فعبر البعض عنها بقولهم: «تام الضبط»، وقال بعضهم: «الضابط»، وعبر الفريق الأول بتمام الضبط احترازًا من راوي الحديث الحسن حيث إن له من الضبط مرتبة أقل من مرتبة راوي الحديث الصحيح، وعبر الفريق الثاني ب: «الضابط» فقط حيث إن تمام الضبط مُمتنع، ولا يوجد راوٍ يبلغ تمام الضبط أصلًا، وإنما يوجد من يُقبل منه أغلب ما يروي، ومن هو أخف ضبطًا بحيث يُقبل منه ويُرد، وهذا الأخير هو راوي الحديث الحسن. وعمومًا احتراز ناظم البيقونية عن هذا كله فقيد الضبط بأن صاحبه: «مُتَعَمِّدٌ فِي ضَبْطِهِ وَتَقْلِيدِهِ»، فلم يُطلق الضبط إلى درجة التمام، ولم يُقَيِّده بحيث يختلط براوي الحديث الحسن.

(١٨) * طُرُقًا: جمع طريق، وشكست الزاء إما للتخفيف، وإما للتعظيم، وقد وقع تحريك الزاء بالضمة في بعض النسخ، والأول أشهر.

(١٩) * واضح من كلام الناظم أنه يشترط في الحديث الحسن شرطان: الأول: أن تكون طُرقه معروفة. والثاني: اشتهاه رجاله شهرة لا تبلغ شهرة رجال الصحيح.

والمقصود بالشهرة هنا الضبط، حيث إن للراوي شرطان من الشروط الخمسة لقبول الحديث، هما: الضبط، والعدالة، والتعاضل مع الراوي من جهة العدالة لا فرق فيه بين راوي الحديث الصحيح وراوي الحديث الحسن. وهذا التعريف من الناظم فيه مآخذ:

- الشرط الأول وهو أن تكون طُرقه معروفة يشترك فيها الحديث الصحيح والحديث الحسن، وقد يُشكل بأن الحديث الضعيف والحديث الموضوع يشتركان فيه أيضًا، بأن الأول طُرقه تكون معروفة بالضعف، والثاني تكون طُرقه معروفة بالوضع، ولكن يُجاب على هذا بأن يقية كلام الناظم لا تشملهما، ويبقى إشكال اشتراك الحديث الصحيح والحديث الحسن في هذا الشرط، وعليه فهذا الشرط غير مانع.

- أن اشتراط الطرق يفهم منه اشتراط العدد مما يترتب عليه قُصور التعريف على الحديث الحسن بمجموع الطرق، وهذا يتنافى مع قوله في رجال الحسن «رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اسْتَشْهَرَتْ»، حيث إن هذا الشرط يُناسب تعريف الحديث الحسن لذاته، حيث إن رجال الحسن بمجموع الطرق أقرب إلى الضعف، أمّا رجال الحديث الحسن لذاته فهم أقرب إلى التوثيق.

- ويؤخذ على الناظم إطلاقه شرط الشهرة الأقل من رواية الحديث الصحيح في رواية الحديث الحسن، وهي تقع لغيرهم من رواية الحديث الضعيف أيضًا، ولكن يُجاب عن هذا بأن السياق يدور في نطاق الضبط، فيكون المقصود بالشهرة هنا الضبط. والله أعلم.

- قوله: «رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اسْتَشْهَرَتْ» ظاهره أن رجال سند الحديث الحسن كلهم لا كرجال الحديث الصحيح، بل يكفي أن يوجد في السند راوٍ واحد بهذا الوصف فيندرج الحديث به تحت الحديث الحسن، إلا أن يُحاب على ذلك بأن المقصود هنا هو جنس الحسن، فيوجه كلام الناظم إلى الكلام على الجمع لا على الفرد.

- أن الناظم رحمه الله - لم ينص على: اتصال السند، وعدالة الرواة، ونفي الشذوذ، وهذه الشروط =

٦- وَكُلُّ مَا عَنِ (رُتْبَةٍ) ^(٢٠) الْحَسَنِ قَصُرَ فَهَوَ الضَّعِيفُ ، وَهُوَ أَقْسَامًا كَثُرَ ^(٢١)

= أركان في تعريف الحديث الحسن كما أنهم أركان في تعريف الحديث الصحيح .

وقد عدل الأستاذ عبد الشار أبو غدة هذا البيت فجعله :

وَالْحَسَنُ الْخَفِيفُ ضَبْطًا إِذْ عَدَّتْ رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

(٢٠) * ما بين القوسين في المخطوط «ج» : (روية) .

والرُتْبَةُ : المَنْزِلَةُ والمَكَانَةُ .

(٢١) * ومع ذلك هي على مراتب متفاوتة من الضعف ، بحسب حال سبب الضعف ، فالضعف الناتج بسبب عمه

مُدلس الإسناد ، أو من رُبِمَا بالاختلاط أقل بكثير من ذلك الناتج عن حديث من عُرف بالوضع ، أو حديث الراوي المُتَّقِنُ على ترك حديثه .

فائدة : وقد اختلف في حكم رواية الحديث الضعيف على ثلاثة أقوال :

أ - حيث قال فريق بجواز روايته مُطلقًا ، وهو قول بعض الفقهاء .

ب - وقال فريق برده مُطلقًا ، وهو قول بعض أهل الحديث .

ج - بينما توسط الفريق الثالث وقال بجواز روايته بشروط ، وهو قول بعض الفقهاء ، وأغلب أهل المتأخرين من

أهل الحديث . وشروط قبول الحديث الضعيف عندهم :

- أن لا يكون شديد الضعيف . - أن يوافق أصلًا من الكتاب والسنة .

- أن لا يعتقد راويه نسبه إلى النبي ﷺ .

- أن يبين ضعفه بأن يُقدِّمه بصيغة ترميض نحو : رُوي ، وَرَدَ ، قِيلَ ونحو ذلك .

- أن يُحتج به في فضائل الأعمال فقط .

والرأي الراجح عدم جواز الاعتداد بالحديث الضعيف لا في فضائل الأعمال ولا غيرها ، وأنه لا يجوز العمل في

شرع الله إلا بالحديث الصحيح أو الحسن .

ويُجاب على من قال بالجواز مُطلقًا بأن الله عز وجل حكيم ومن حكمته ألا يفرد حديث ضعيف لحكم شرعي

يحتاج إليه المسلمون فيكون سببًا في اتساع هوة الخلاف بينهما ، وأن هذا الحكم إن كان في غيره من

الأحاديث والآيات لم يُلغف أصلًا لهذا الضعيف ، وإن كان مُنفردًا به فهذا لا يجوز لما ذكرناه آنفًا .

ويُجاب على من قال بجواز ذلك بشروط أن هذه الشروط تؤدي إلى القول بعدم جواز الاحتجاج بالحديث

الضعيف مُطلقًا .

فقولهم ألا يكون الحديث شديد الضعف يحتاج إلى معرفة نائمة بالصناعة الحديثية ، وأغلب من يحتجون

بالحديث الضعيف من غير أهل الحديث أصالة .

وقولهم : أن يكون له أصل من الكتاب والسنة ، إن كان الحديث موافقًا لهذا الأصل تمامًا فيستدل بهذا

الأصل ، وهنا لا يحتاج المُستدل إلى الضعيف ، وإن كان يزيد عليه فهذه الزيادة لن يُستدل بها أصلًا ؛ لأنها لا

أصل لها ، وإنما الأصل وافق البعض ، وهذا البعض يُستدل بما ورد في الأصل لا به . =

٧- وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ^(٢٣) وَمَا^(٢٤) لِتَابِعِ هُوَ الْمَقْطُوعُ^(٢٤)

- = - أمّا قولهم : أن لا يُحتج به إلّا في فضائل الأعمال ، فلا يوجد حديث يخلو من حكم شرعي .
وقد يحتج بعضهم بقول الإمام الثوري - رحمه الله - في مقدّمة « شرح الأربعون النووية » ص ٩ :
(وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال) . اهـ
بل توسّع البعض وادّعى الإجماع على ذلك . ويُزّد عليهم بأنّ دعوى الإجماع مردودة ، واتّفاق الجمهور له اعتبار ولكن لو خالف نصّاً أو أصلاً ، أو تم الزد عليه فالقول مع الحجّة والبيّنة ، وقد استوفينا الزد على القولين ، قول من يحتج مطلقاً ، وقول من يشترط للاحتجاج شروطاً . والله المستعان .
- (٢٢) * يعني : ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو تقرير .
وهذا يُسمّى المرفوع الضريح ، وفات الثاظم - رحمه الله - ذكر القسم الثاني من المرفوع ، وهو ما يُسميه العلماء المرفوع حكماً ، وهو في الأصل غير مسوب للنبي ﷺ صراحة ، ولكن يُفهم بقرائن خارجيّة أنّ هذا الحكم لا يمكن أن يعرفه الصحابي عن غير النبي ﷺ .
وقد اختلف في دخول الإقرار في حدّ الحديث الموقوف ، والراجح دحوله ، وأقصى ما استدل به المانعون أنّ شكوت الصحابة كانت له أسباب متعدّدة وخاصّة في عصر بني أميّة ، ممّا يعني أنّ الشكوت قد يكون لغير الإقرار . قلّت : هذا على خلاف الأصل لأنّ ما حدث في هذه الفترة يشمل بعض الحوائب السياسيّة ، سيما سلّمت مه جميع الحوائب الأخرى الفقهيّة ، والقنديّة ، ثمّ أنّ ما سكت عنه البعض ربّما يثبته البعض فيكون الفائق قليل ، فلا يُبنى على القليل كما هو معلوم ، حيث إنّ الثماريف والحدود تُبنى على الأكثر .
ومثال المرفوع الحكمي قول الصحابي : « أمرنا بكذا » ، و « نهينا عن كذا » .
وكذا قوله : « كنّا نفعل كذا » ، وقوله : « من الشئ كذا » .
ومن المرفوع حكماً قول الثابتي عن الصحابي : يرفعه ، أو يُنميه ، أو يُسنده ، أو يُبلغ به ، ونحو ذلك من دون ذكر للنبي ﷺ .
ومن المرفوع حكماً أن يكون القول منسوباً للصحابي من قوله أو من اجتهاده وتنفّر فيه شروطاً أربعة :
أ - أن يُعلم عن الصحابي الفقه والاجتهاد .
ب - أن لا يُعارض بقول صحابي آخر .
ج - أن لا يُخالف نصّاً من الكتاب أو الشئ .
د - إذا كان الصحابي كتاباً قبل إسلامه كعبد الله بن سلام وذهيب وسلّمان ، أو أكثر من الشاع عن أهل الكتاب كعبد الله بن عمرو وأبي هريرة يُشترط التوقّف في ما تفردوا به من قصص السابقين ، والغيبيات كأخبار القيامة ، ووصف العرش ونحو ذلك ، وعدم رفعها لاحتمال أخذهم إثابها عن أهل الكتاب .
فإذا ما استوفى قول الصحابي الضريح هذه الشروط الأربعة أخذ حكم الرّفيع .
- (٢٣) * يعني : ما أُضيف .
- (٢٤) * هذا هو الاصطلاح المُتفق عليه عند أهل الحديث ، وهو أن قول وفعل الثابتي يُسمّى « مقطوع » ، وقد =

٨- والمُسْتَنْدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ (٢٥) حَتَّى الْمُضْطَفِّي (٢٦) وَلَمْ يَنْ (٢٧)

= يأتي في بعض المواضع على خلاف ذلك فقد أطلقه البرديجي على «الْمُنْقَطِعِ»، بينما أطلق الشافعي، والنظيراني، والحميدي، والذارقطي على «الْمُنْقَطِعِ» اسم المنقطع.

والعبارة باسئلاج أهل الشأن، فلا يجوز الانتقال عنه إلا بعد البيان.

ويعتذر لبعضهم كالشافعي أنه أطلق هذا قبل استقرار الاصطلاح، أمّا من علّم به هذا الاستخدام بعد استقرار الاصطلاح فإذا لم ينص على ذلك، أو إذا علّم به الاضطراب في استخدامه فهذا يُعَاب عليه هذا الأمر وقد اختلف في إقرار الثابعي، هل يدخل في حدّ الحديث المقطوع أن لا، والواضح دحوله.

(٢٥) * من جهة المُصَنَّف كالبخاري، وأحمد وغيرهما.

(٢٦) * اعلم أنّ «المُضْطَفِّي» ليس اسماً للشيء، وأنّ ما يُنسب للشيء ﷺ من أسماء على ثلاثة أقسام:

الأوّل: أسماء صحيحة ثابتة بالكتاب والسنة، مثل: أحمد، قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ رَّسُولُ يَأْتِي مِنْ تَقْدِيرِ سَمْعٍ: أَحَدٌ﴾ [سورة الصف: ٦]. ومثل: مُحَمَّد، قال تعالى: ﴿مُحَمَّدَ رَّسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة الفتح: ٢٩].

الثاني: أوصاف وردت في بعض الآيات والأحاديث، وليست من أسمائه، مثل: البشير، والشّير.

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُنْشَلُ عَنْ أَحْصَاءِ الْحَجِيرِ﴾ [سورة النّور: ١١٩].

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مُخِيبُ الْوَافِينَ﴾ [سورة التوبة: ١٢٨].

الثالث: ما هو ليس بأسماء ولا أوصاف، ولا يصح التسمية به، مثل: طه، ويس ونحو ذلك من مقاطع الحروف في أوائل السور.

وأما الاصطفاء فهو وصف له ﷺ وليس اسماً.

عن عائشة بن الأشجع أنّه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ.

أخرجه مُسلم في صحيحه: (كتاب الفضائل / باب: فضل النبي ﷺ وتسليم الحمر عليه / ح ١).

(٢٧) * لم يَنْ: لم يقطع.

اعتمد الشافعي - رحمه الله - تعريف الخطيب البغدادي - رحمه الله - للحديث المُسْنَد.

والمُسْنَدُ عدّة تعريفات، قال الخطيب البغدادي - رحمه الله -:

(هو ما اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ إِلَى مُنْتَهَاهُ). اهـ. وقال الحاكم: (ما اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ.

وقال ابن عبد البر: (هو المَرْوِيُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَوَاءً كَانَ مُتَّصِلاً أَوْ مُنْقَطِعاً). اهـ.

قُلْتُ: فهذه الحدود غير مانعة، يدخل فيها المُتَّصِلُ على تعريف الخطيب، وتُصْبِحُ الصَّحَّةُ شرطاً فيه على قول الحاكم، ولا فرق بينه وبين المرفوع على قول ابن عبد البر.

ومن أحوال التعاريف للحديث المُسْنَد، ما قاله الحافظ في «نُجَّةِ الْفَكَرِ»، حيث قال:

(هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال). اهـ.

- ٩- وَمَا يَسْنَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى^(٢٨) قَالَ الْمُتَّصِلُ^(٢٩)
١٠- مُسَلَّسٌ قُلُّ مَا عَلَى وَصْفِ^(٣٠) أَتَى مِثْلُ : أَمَا^(٣١) وَاللَّهِ أَتْبَانِي^(٣٢) الْفَتَى^(٣٣)

(٢٨) * سبق بيان أنَّ المُصطَفَى ليس اسماً من أسماء النبي ﷺ ، غمما هو وصف له ، راجع الحاشية رقم : ٤٥ .
(٢٩) * آخر اللوحة الأولى من المخطوط : ج ٤ .

هذا التعريف من الناظم - رحمه الله - فيه نظر من وجوه :
- أولاً : قوله : « وَمَا يَسْنَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ » يوهم أنه يشترط أن يكون الاتصال مقروناً بالسماع ، وأن ما عداه لا يُعد اتصالاً عنده ، وهذا القول غير مسبق ، ولكن العبارة مُغلقة عليه ، فلملأ اضطر لذلك في النظم .
وقد يقال أنه مثل بالسماع لبقية أشكال التحل . والله أعلم
- أن المتأمل في هذا البيت وسابقه لا يجد كثير فرق بين تعريف الحديث المُسند والحديث المُتَّصِل ، أنظر لقوله في تعريف المُسند :

وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبَيِّنْ

وقوله في تعريف الحديث المُتَّصِل :

وَمَا يَسْنَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى قَالَ الْمُتَّصِلُ

فليس هناك كبير فرق بين التعريفين ، فأركان التعريف الأول :

- أ - اتصال السند .
ب - أن يكون السند مُنتهاه إلى رسول الله ﷺ .
وأركان التعريف الثاني :
أ - الاتصال .

ب - أن يكون مُنتهاه إلى رسول الله ﷺ .

والتعريف المُختار للحديث المُتَّصِل هو : ما اتصل سنده إلى مُنتهاه .

لذا أقترح تعديل هذا البيت إلى :

وَمَا يَنْفِلُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ لِلْمُنْتَهَى قَالَ الْمُتَّصِلُ

فائدة : الفرق بين المُسند والمُتَّصِل :

المُسند والمُتَّصِل بينهما عمومٌ وخصوص ، أمَّا العموم فهو اشتراط الاتصال ولو في الظاهر .
وأمَّا الخصوص فمُنتهى كُلِّ منهما ، حيث ينتهي المُسند إلى النبي ﷺ ، والمُتَّصِل قد ينتهي بالنبي ﷺ وقد ينتهي بصحابي أو تابعي .

(٣٠) * واحد ، يعني للراوي أو الرواية ، وقد أتى بأثلة تشتمل على الصنفين كما سيأتي .

(٣١) * أما : بفتح الهمزة ، وتخفيف السين ، بمعنى « ألا » الاستفتاحية .

(٣٢) * أناسي : أصلها « أناسي » . ولكن قلبت الهمزة الثانية ألفاً لضرورة النظم

(٣٣) * صدق . في الروايات حيث يلتزم الرواة صفة واحدة في التلقي مثل أن يقول كُلُّ رَاوٍ أَنبَأَنِي شَيْحِي . و

حديثي منحي . فيتمون جميعاً صيغة سماع واحدة

- ١١- كَذَلِكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا^(٣٤)
 ١٢- عَزِيزُ^(٣٥) مَرْوِي^(٣٦) اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً^(٣٧) مَشْهُورُ^(٣٨) مَرْوِي^(٣٩) فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً^(٤٠)

(٣٤) * يعني يلزم الرواة هيئة واحدة عند السماع كأن يأخذه كل واحد عن شيخه وهو قائم، أو يتسم كل شيخ مثلاً عقب حديثه به. ولا يشترط في التسلسل أن يكون الوصف في السند كله، وإنما من الممكن أن يكفي بالتسلسل إلى موضع معين بشرط أن يقال فيه تسلسل إلى فلان.

(٣٥) * عَزِيزُ: بالقُصَم من غير تنوين، مُراعاة للتظلم.

(٣٦) * مَرْوِي: حذفت الياء المتحركة لفظاً للوزن، وثبتت خطأ، ثُمَّ حُذِفَت الياء الشاكية لسع التثنية الشاكين، ووضعت كسرة تحت الواو لتدل عليها.

(٣٧) * وهذا التعريف حلال المشهور عند المتأخرين من أهل الاصطلاح، وما ذكره الناظم ذهب إليه ابن منده ووافقه عليه ابن طاهر المقدسي، وابن الضلاح، وابن دقيق العيد، والثوري، والعراقي، وابن الجوزي وقد استقر المتأخرون من أهل الاصطلاح على أن العزير هو: ما رواه اثنان من أهل طبقة من طبقات السند وقد اقترح الأستاذ عبد الشار أبو غدة تعديل هذا البيت إلى:

عَزِيزُ مَرْوِي ثَنَيْنِ لَا ثَلَاثَةً

(٣٨) * مَشْهُورُ: بالقُصَم من غير تنوين، مُراعاة للتظلم.

(٣٩) * مَرْوِي: فيها وجهان، أولهما: إثبات الياء الشاكية؛ لأن ما بعدها متحرك، والثاني: حذفها مع إثبات الثنوين «مَرْوِي»

(٤٠) * قوله أن الحديث المشهور هو ما رواه أكثر من ثلاثة في أقل طبقة من طبقات السند.

قلت: وأنا أميل إلى القول بما استقر عليه الاصطلاح، ولكي لا أخطئ الناظم حيث إنه مسروق في قوله بجمهرة من أهل الشأن. وقد قسم أهل الحديث المشهور إلى قسمين:

- مشهور اصطلاحى. وهو ما أشار إليه الناظم.

- مشهور غير اصطلاحى: ويُقصد به ما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس، وإن لم يستوف الشروط الشائقة، بل يكفي أن يكون مشهوراً عند طائفة من الناس، كحديث: المَعْدَةُ يَبُتُّ الدَّاءُ.

مشهور عند الأطباء. وكحديث: نَقَمَ الْعَبْدُ ضُحَيْبٍ، لو لم يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَقْصِهِ.

مشهور أهل اللغة. وكحديث: إِنَّ أَبْغَضَ الْحَلَالِ عِنْدَ اللَّهِ الطَّلَاقَ. مشهور عند الفقهاء.

وهذه الأحاديث كلها لا أصل لها، على الرغم من اشتهارها، ويرجع ذلك إلى أنها مشتهرة بين من لا علم لهم بتطبيق قواعد المحدثين في تصحيح وتضعيف الأحاديث؛ بل اعتمدوها في فنونهم لما أعجبهم ما فيها من كلام، وحسن الكلام لا يعني نسبه إلى النبي ﷺ أو غيره، وعلم الحديث يعتني في المقام الأول نسبة الأقوال إلى قائلها. وقد فات الناظم ذكر المشهور غير الاصطلاحى.

وقد اقترح الأستاذ عبد الشار أبو غدة تعديل هذا البيت إلى:

مَشْهُورُ مَرْوِي عَنِ الثَّلَاثَةِ

- ١٣- مُعْتَقَنٌ كَ: عَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ^(٤١) وَمُبْتَهَمٌ مَا فِيهِ زَاوٍ لَمْ يُسَمَّ^(٤٢)
١٤- وَكُلُّ مَا قُلْتُ رِجَالُهُ عَلَا^(٤٣) وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا

(٤١) * يعني: أَنَّ الْمُعْتَقَنَ هو: ما يرويه الراوي عن شيخه بلفظ «عن» دون أن يذكر سماعًا، أو تحديدًا، أو نحو ذلك من ألفاظ التحليل. وقد اختلف أهل الحديث في حكم الحديث المُعْتَقَن على ثلاثة أقوال، فمهم من قبله مطلقًا.

ومنهم من رده مطلقًا. ومنهم من قبله بشروط، وهي:

أ - أن يكون الراوي عدلًا في دينه، ضابطًا في حفظه.

ب - أن لا يكون المُعْتَقَن مُدْلَسًا.

ج - أن يكون الراوي التقى بشيخه.

وقد اختلفوا حول هذا الشرط إلى فريقين: فمنهم من قال بشرط اللقاء ولو لمرة واحدة وهو مذهب ابن المديني، والبخاري، ونسبه ابن رجب في «شرح علل التزييد» إلى المُحَقِّقِينَ، ومنهم من اكتفى بالمُعاصرة مع إمكان اللقاء وهو قول مُسلم في مُقدِّمة صحيحه، وقد ادَّعى الإجماع عليه، وفي دعواه وفي الإجماع نظر، وإن كان مذهب أغلب أهل الحديث.

قُلْتُ: والصواب في حكم الحديث المُعْتَقَن أَنَّ الراوي إن كان مُعاصرًا لشيخه، عدلًا في دينه، مُتَّقِظًا في حفظه، ولم يغمر أحد الثَّاقَد سماعه من شيخه المُعْتَقَن عنه، وخلا من تُهمة التَّدليس يجب قَبُول الحديث منه ولو بصيغة العنونة، لأنَّه ليس فيه ما يدعوه إلى إسقاط أحدٍ من الشَّدِيد عمداً، ولا سهواً.

(٤٢) * يعني: لم يُعَيَّن اسمه.

والإبهام يكون في الشَّد، ويكون في المتن، وقد اكتفى الناظم بذكر مُبهم الإسناد فقط، وقد يُعْتَدَّر له في ذلك بأنَّه اكتفى بِمُبهم الإسناد لأنَّه هو المؤثِّر في الحديث صحَّةً وضعفًا؛ أمَّا مُبهم المتن فليس له تأثير في ذلك. ووجود الإبهام في الشَّد يضره ويضعفه، حتَّى لو قال الراوي حَدَّثَنِي الثَّقة، فهذا الثَّقة عده، ولو كشفه كما حدث للشافعي - رحمه الله - لما قال حَدَّثَنِي الثَّقة ثُمَّ تَبَيَّن أَنَّهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَحَّى وهو كذاب، فلو قبلنا قول الشَّافعي: حَدَّثَنِي الثَّقة، لقبَلنا حديثه وهذا لا يصح، ومن هنا نرد على من يقل: من المُمكن أن نقبل الإبهام في قول بعض الأئمة: حَدَّثَنِي الثَّقة، لأنَّهم أدرى بشيوخهم، وهم لا يكذبون، وعدهم من القواعد التي تُصَحِّح توثيقهم لهذا المُبهم.

ويُقبل مُبهم الإسناد في حالة واحدة أن يكون المُبهم من الضَّحابة والأُفلا كما مرَّ آنفاً.

(٤٣) * وينقسم العلو إلى خمسة أقسام:

أ - ما كان قريئاً من النَّبِيِّ ﷺ، هو أشرف أنواع العلو، إن كان عن الثَّقَات، أمَّا إن كان عن الضَّعفاء فلا كرامة له. قال الإمام الذَّهبي - رحمه الله - : (متى رأيت المُحدَّث يفرح بِقَوَالِي هَؤُلَاءِ فَأَعْلَم أَنَّهُ عَامِي). اهـ

ب - ما كان قريئاً من إمام حافظ، كالأعمش، والزُّهري، ومالك، مع صحَّة الشَّد إليهم.

ج - علو الشَّد إلى كتاب من كُتُب الشَّيْخ، كالكُتُب الشَّيْخ، أو مُسند أحمد، أو موطأ مالك.

وصورته أن تروي صحيح البخاري مثلاً بإسنادك إلى شيخ البخاري، أو شيخ شيخه، أو أبعد من ذلك، ويكون رجالك في الحديث أقل من رجال البخاري نفسه. =

- ١٥- وَمَا أَصَفْتُهُ إِلَى الْأَصْحَابِ^(٤٤) مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ^(٤٥) فَهَوَ مَوْقُوفٌ^(٤٦) زَكَيْنٌ^(٤٧)
١٦- وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطٌ^(٤٨) وَقُلْ غَرِيبٌ مَا زَوَى زَاوٍ فَقَطٌ^(٤٩)

= فإذا انتهى الإسناد إلى شيخ البخاري يُسمى بـ: «الترافقة»، أمّا إذا انتهى السند إلى شيخ شيعه أو مثل شيعه يُسمى بـ: «البدل»، أمّا إذا كانت الرواية مثل رواية البخاري سُميت بـ: «المساواة»، وإذا نزل عن البخاري سُمي بـ: «المصانحة».

د - تقدّم وفاة الشيخ الذي تروي عنه عن وفاة شيخ آخر، وإن تساوا في الإسناد.

هـ - التقدّم في السماع، فمن سمع من الشيخ قبل غيره فهو أعلى سماعاً منه.

(ذلك): إذا اسم إشارة تُستخدم مُجردة للمُشار إليه القريب، والكاف للمُشار إليه المُتوسّط، واللام للمُشار إليه البعيد.

(قد نزل): وأتسام التّزول خمسة أيّضاً هي ضد التي ذكرناها في العلو.

(٤٤) * يعني: أصحاب النبي ﷺ.

(٤٥) * وكذا التّقرير، فالصّحابة لا يقرّون شيئاً مُكثراً يفعل بحضرتهم إلّا لو كان دفعه مفسدته أكبر، ويجب علينا

ألا نرد الأصل لرفع الشكوك لمصلحة أقل بكثير من القيام للتّغيير.

فإن قال قائل: ربّما يذهلون، قلّ: إذا أجرنا هذا الاحتمال لم تُثبت قاعدة قط.

(٤٦) * لأنّ راويه وقف به عند الصّحابي ولم يتعدّه.

(٤٧) * زَكَيْنٌ: زَكَيْنُ الأمر - زَكْنَا: ظَنُّهُ ظَنّاً يَقَرُّثُ من اليقين.

(٤٨) * تعريف الثّائظم - رحمه الله - فيه نظر، حيث إنّ المرسل يُعدّ من أقسام الضّعيف لأنّ الثّائبي لما قال فيه قال

رسول الله ﷺ لم نعلم كنه الشّاقط، فلو كان الشّاقط من صحابة رسول الله ﷺ ما ضرنا هذا السّقوط حيث

إنّ الصّحابة كلهم عُذُول، ولكن لما جهلنا عدد من سقط لاحتمال سُقوط أكثر من واحد بين الثّائبي والثّبي

ﷺ - حيث سقط في بعض الأحيان ثمانية رواية - حكمنا عليه بالضعف.

لذا فالتعريف الأمثل له: ما قال فيه الثّائبي قال رسول الله ﷺ من غير ذكر الواسطة.

وأهل الحديث يخصّون المرسل برواية الثّائعين عن رسول الله من غير ذكر الواسطة، أمّا الفقهاء وأهل الأصول

فيُسمّونه، قال ابن الحاجب: (قول غير الصّحابي قال رسول الله ﷺ). اهـ

وقد يُطلقونه على المنقطع، فيقولون هذا حديث مرسل: فلان لم يُدرِك فلان.

أقسام المرسل: ينقسم المرسل إلى ثلاثة أقسام: - المرسل الجلي: وهو الذي عرفناه آنفاً.

- المرسل الخفي: وسُمي خفياً - كما أشرنا في مبحث الانقطاع من الحديث الصحيح - لأنّ معرفته عسيرة

تحتاج إلى معرفة دقيقة لأحوال الرواة، فالمرسل الجلي يُعلم بمجرّد معرفة تواريخ الميلاد، وتواريخ الوفاة فقط.

- مرسل الصّحابي: وفيه يُسقط صحابي آخر من السند، ويرويه مباشرة عن النبي ﷺ.

والقسم الأوّل والثّاني من باب الضّعيف، أمّا الثّالث فهو من باب الصحيح إذا صحّ السند إلى الصّحابي، حيث

إنّ الحديث حيثما دار كان عن صحابي، كما أنّ الشّاقط صحابي وهو عدل.

(٤٩) * يعني في أقل طبقة من طبقات السند. =

١٧- وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ^(٥٠)

= قال ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» ص ٢٣٦:

«أما الغرابة فقد تكون في المتن؛ بأن يتفرد بروايته راوٍ واحد أو في بعضه، كما إذا زاد فيه واحد زيادة لم يقلها غيره، وقد تكون الغرابة في الإسناد كما إذا كان أصل الحديث محفوظاً من وجه آخر أو وجوه ولكنه بهذا الإسناد غريب». اهـ

والحديث الغريب يكون على صورتين:

أ - غريب مُطلق: وهو ما كان التَّفَرُّد فيه في أصل السُّنَد - من عند الصَّحَابِي - .

ب - غريب نسبي: وهو ما كان التَّفَرُّد فيه بالنسبة لشيخ، وإن كان أصل الحديث غير غريب. وهذا يُقال فيه: تفرد به فلان عن ماله مثلاً.

ويكون لمالك فيه مُتابع أو أكثر.

وسُمِّي نسبياً لأنَّ التَّفَرُّد فيه وقع بالنسبة لشخص مُعيَّن دون اعتبار لبقية السُّنَد، الذي قد يكون مُتواتراً، أو مشهوراً، أو عزيزاً.

ومن صور الغرابة النسبية تفرد أهل بلد بحديث: فيقال تفرد به أهل العراق مثلاً.

وقد يتفرد به أهل بلد عن أهل بلد آخر، فيقال: تفرد به أهل مصر عن أهل الشام مثلاً.

(٥٠) * الأوصال: هي التفاصيل، ووحدها وَصْلٌ وهو المفضل.

وهذا الثَّريف من النَّاطِم مثلاً استدركه عليه أغلب الشُّرَاح، حيثُ إنَّه - رحمه الله - عَمِمَ بِـ «كُلِّ» جميع الأسانيد غير المُتَّصِلة، وقد سبق في مبحث الاتصال في الحديث الصَّحيح بيان أن الشَّقْطَ له أسماء مُتعدِّدة يُطلق كل واحد منها حسب موضع الشَّقْط، وعدد الرواة الشَّاقيين من السُّنَد، فإن كان الشَّقْط من بعد الثَّابعي سُمِّي «إرسال»، وإن كان من عند المُصنِّف سُمِّي تعليق، وإن كان الشَّاقي اثنان كان إعْضال، وإن كان الشَّاقي واحدًا سُمِّي انقطاع.

فصنِّع النَّاطِم أدخل كل هذه الأنواع في المُنْقَطِع وهذا يُناقِض صنِّع النَّاطِم نفسه حيثُ أورد «المُعْضَل»، و «المرسل» فخصهما بالموضع والعدد، وما ذهب إليه النَّاطِم في نظمه سبقه إليه الخطيب البغدادي في الكفاية ص ٣٨٤، ومال إليه ابن الصَّلَاح في «عُلُوم الحديث» ص ٥١، حيثُ قال عند استعراض أقوال النَّاس في تعريف المُنْقَطِع:

(ومنها: أنَّ المُنْقَطِع مثل المرسل وكلاهما شاملان لكلِّ ما لا يُتَّصِلُ إِسناده، وهذا المذهب أقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الَّذي ذكره الخطيب في «كفايته»، إلَّا أنَّ أكثر ما يوصف بالإرسال من حيثُ الاستعمال ما رواه الثَّابعي عن النَّبي ﷺ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه مَنْ دون الثَّابعين عن الصَّحابة مثل: مالك عن ابن عُمر، ونحو ذلك. والله أعلم). اهـ

فُلْتُ. والثَّريف الأمثل للحديث المُنْقَطِع هو: ما سقط منه أثناء إِسناده راوٍ أو أكثر، ليس على الثَّوالي. فونا «أثناء» تمييزاً له عن المُعلَّق حيثُ يُشابهه في بعض الأحيان لولا مجيئه في أوَّل السُّنَد من جهة =

- ١٨- وَالْمُعْضَلُ الشَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ^(٥١) وَمَا أَتَى مُدَلِّسًا نَزْعَانِ^(٥٢)
 ١٩- الْأَوَّلُ: الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ يَنْقِلَ مِمَّنْ فَرْقَهُ بِهِ: عَنْ وَأَنْ^(٥٣)
 ٢٠- وَالثَّانِي: لَا يُشَقِّطُهُ لَكِنْ يَصِفُ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفُ^(٥٤)

= المصنّف، وعن «الفرّسل» حيث يُشابهه في بعض الأحيان لولا مجيئه في آخر السند من جهة الضحاوي،
 وقلنا «ليس على التوالي» تمييزاً له عن المعضل الذي يشترط فيه توالي الشقوق، أمّا المنقطع فيشترط فيه
 سقوط راوٍ واحد وإن تعددت مواقع الشقوق في السند الواحد.

(٥١) * أو أكثر، أثناء السند، بشرط أن يكون هذا الشقوق على التوالي، تمييزاً له عن المنقطع كما مرّ آنفاً، وقلنا
 أثناء السند حيث إنّه يُشابه المعلق في بعض الأحيان، والفرق بينهما مجيئ المعلق في أول السند من جهة
 المصنّف.

(٥٢) * أتبع الناظم - رحمه الله - في تقسيمه التدليس إلى قسمين: الخطيب البغدادي، وابن الصلاح، والثوري،
 وابن الملقن، ومال إليه الحافظ ابن حجر، بينما قرّر العراقي مثلاً إلى أنّه ثلاثة أقسام، وأضاف إلى تدليس
 الإسناد، وتدليس الشيوخ اللذان ذكّرنا في النظم تدليس النسوية.

قلّك: بل هو أكثر ممّا ذكر، وسيأتي بيان بقیة الأنواع بعد الكلام على ما أورد الناظم من أنواع التدليس.
 (٥٣) * وهذا يُسمّى بـ «تدليس الإسناد»، وصورته: أن يُسقط المدّلس شيخه ويُحدّث عن شيخ شيخه الذي سمع
 منه في الجملة ما لم يسمعه، ويُعبّر عن الشماع بلفظ يحتمل.

والفرق بين التدليس والكذب أنّ المدّلس لا يقول سمعت أو حدّثني لو قال هذا فهو كذاب، ولكنه يُعبّر بلفظ
 يحتمل أن يكون سمعه مباشرة أو بواسطة.

والفرق بين التدليس والإرسال، أنّ المدّلس يكون قد سمع من شيخ شيخه، أمّا في الإرسال فإنّ المُزِيل لا
 يُعرف له سماعاً من الشيخ الذي أرسل إليه. والحامل على تدليس الإسناد: - إسقاط راوٍ ضعيف من السند.
 - علو الإسناد إسقاط الوسائط بينه وبين شيخه الذي عُرف بملازمته له.

(٥٤) * قوله «لا ينعرف» لحق من الناظم - رحمه الله -، وهو غير مسبوق في العريضة.

وهذا يُسمّى بـ: «تدليس الشيوخ»، وصورته أن يُحدّث المدّلس عن شيخه في الحديث من غير إسقاط لأحد
 ولكنه يصفه بلقب أو اسم أو كنية أو نسبة لا يُعرف بها، لإيهام السامع أنّه غير الشخص الذي يُحدّث عنه.
 والحامل على تدليس الشيوخ: - إخفاء حال راوٍ ضعيف، لإيهام أنّ المتحدث عنه غيره.

- تعديد الشيوخ وتكثيرهم، بأن يُحدّث عن شيخه مرّة باسمه، ومرّة بكنيته، ومرّة بلقبه فيظنّ السامع أنّه سمع
 من عددٍ من الشيوخ، والحق أنّه سمع من شيخٍ واحد فقط.

قلّك: وفات الناظم أنواع من التدليس، منها:

أ - تدليس النسوية: وفيه يُسقط المدّلس شيخ شيخه على أن يكون شيخه سمع منه في الجملة، ثمّ يجعل
 صيغة الشماع بينهما بلفظ مُحْتَمِل كـ: «عن»، و: «أن»، و: «قال». =

٢١- وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَأُ^(٥٥) فَالشَّاذُ^(٥٦) ، وَالْمَقْلُوبُ : قِسْمَانِ تَلَا^(٥٧)

٢٢- إِبْدَالُ رَاوٍ مَا^(٥٨) يَرَاوٍ (قِسْمٌ)^(٥٩) وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ (قِسْمٌ)^(٦٠)

- ب - تدليس القطع . وفيه يحذف المُدْلَسُ صيغة السَّماع ويقتصر على اسم شيعة فقط .
- ج - تدليس الشكوت : وفيه يأتي الراوي بصيغة السَّماع ثُمَّ يسكت ويشغل بشيء ؛ ثُمَّ يذكر اسم راوٍ لم يسمع منه هذا الحديث ، فيظن السامع أنه سمعه منه ، وليس كذلك .
- د - تدليس العصف : وهو أن يُصرَّح بالسَّماع من راوٍ قد سمع منه الحديث ، ويعطف عليه راوٍ آخر هو معروف بالسَّماع منه في الجملة ولكنه لم يسمع منه هذا الحديث ، فيظن السامع أنه سمعه من كلاهما وليس كذلك . قد يقول قائل أن هذه الأنواع الأربعة تدخل في تدليس صيغ السَّماع فهي تشترك مع تدليس الإسناد ، فلا يصح استدراكها على الناظم . قلْتُ : هذا يصح لو لم يُعرَف الناظم بتدليس الإسناد ، فلَمَّا عرِفَه فعصره على ما عرِفَ به .
- هـ - تدليس الأماكن والبلدان : قال الحافظ ابن حجر في «الثبت» ٢ / ٦٥١ :
- (وهو إذا قال المصري حدثني فلان بالأندلس ، وأراد موضوعاً بالقرافة ، أو قال : بزقاق حلب ، وأراد موضوعاً بالقاهرة ، أو قال البغدادي : حدثني فلان بما وراء النهر ، وأراد بهر دجلة) . اهـ
- وقد ألحق الحافظ ابن حجر هذا النوع بتدليس الشيوخ ، حيث قال في الموضوع المشار إليه آنفاً : (ويحذف بتدليس الشيوخ بتدليس البلدان) . اهـ
- قلْتُ : هُما فعلاً يشتركان في «التعمية» على السامع ، ولكنهما يفترقان في محل التعمية ، والحامل عليه ، فتدلي الأماكن يريد المُدْلَسُ منه ، إثبات الرحلة لنفسه ، بادعاء السَّماع في أماكن لم يسمع بها ، وهذا لا تأثير له في صحة الحديث من عدمه ، عكس تدليس الشيوخ فإن له غالباً تأثير في ضعف الحديث .
- (٥٥) * المَلَأُ : بالقَصرِ لضرورة النظم ، وأصلها المَلَأُ بالهَجر .
- (٥٦) * وهذا التعريف مشهور من قول الإمام الشافعي - رحمه الله - .
- ومخالفة الثقة للملأ لا تكفي إلا إذا قِيَدَ الملأ بالثقات .
- وقد عرّف الحافظ ابن حجر الشاذ بتعريف أدق من تعريف الناظم ، حيث قال في «نزهة النظر» ص ٩٨ :
- (الشاذ هو : مخالفة المقبول لمن هو أولى منه) . اهـ
- وقوله «المقبول» ليدخل تحته راوي الحديث الصحيح والحديث الحسن .
- وقوله : «لمن هو أولى منه» ليدخل فيه الواحد الأوثق ، والعدد من الثقات .
- (٥٧) * تَلَا : تَبَعَ .
- (٥٨) * «ما» هُنا نكرة واصفة ، يعني : أنك تستطيع إبدالها بـ «أي» ، فيكون المعنى : إِبْدَالُ رَاوٍ أَي يَرَاوٍ .
- (٥٩) * ما بين القوسين في المخطوط «أ» : (قسماً) .
- (٦٠) * ما بين القوسين في المخطوط «أ» : (قسماً) ، وهذا البيت هو آخر اللوحة الأولى من المخطوط «أ» .
- وقد ذكر الناظم نوعاً واحداً من أنواع القلب ، وهو قلب الإسناد ، وهو كما أشار الناظم - رحمه الله - على قسمين : ٠ إبدالُ جُزْئِيٍّ : وهو إبدال راوٍ بآخر ، كما أشار الناظم . =

- ٢٣- وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِشَقَّةٍ أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَضَرَ عَلَى رِوَايَةٍ^(٦١)
- ٢٤- وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا^(٦٢) مُعْلَلٌ^(٦٣) عِنْدَهُمْ^(٦٤) قَدْ عُرِفَا^(٦٥)

= - إبدال كُلِّي : وهو أن يؤخذ إسناد متن فيجعل لمتن آخر .

وفات الناظم - رحمه الله - أن يذكر قلب المتن ، وهو أيضاً على قسمين : - قلب جزئي : وفيه يُبدل راوي كلمة مكان أخرى فيتغير المعنى . ومثاله : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلُّ إِلَّا ظِلُّهُ : الإِمَامُ الْعَادِلُ ، وَشَابَّ نَشْأَ بَعَادَةَ اللَّهِ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ بَيْمَتُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالَهُ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ .

أخرجه مسلم في صحيحه ، وهو مثا استدرك على مسلم ، والصحيح فيه : « حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تُنْفِقُ بَيْمَتُهُ ، كما في روايات الصحيحين الأخرى ؛ كما أن أصل الإنفاق باليمين لا بالشمال .

- قلب كُلِّي : ويكون بإبدال جملة مكان أخرى .

ومثاله : ما رواه ابن حبان في صحيحه : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : رَفِئْتُ فَوْقَ بَيْتِ خَفْصَةَ ، فَإِذَا أَنَا بِالنَّبِيِّ ﷺ خَالِشًا عَلَى بِمَقْعَدَيْهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، مُسْتَذِيرَ الشَّامِ .

وهذا يخالف ما اتفق عليه الشيخان .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : ارْتَفَيْتُ فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ خَفْصَةَ لِيَقْبِضَ خَاجَتِي ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبِضُ خَاجَتَهُ مُسْتَذِيرَ الْقِبْلَةِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ .

فقلب بعض رواياته الجملتين : « مُسْتَذِيرَ الْقِبْلَةِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ » ، فجعلها : « مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، مُسْتَذِيرَ الشَّامِ » .

(٦١) * اقتصر الناظم - رحمه الله - على نوع واحد من قسمي الحديث الفرد ، وهو الفرد النسبي وذكر له ثلاثة أمثلة : - المقيّد بالثقة ، وإليه أشار الناظم بقوله : « مَا قَيَّدَتْهُ بِشَقَّةٍ » .

- المقيّد بأهل بلد ، وإليه أشار الناظم بقوله : « أَوْ جَمْعٍ » ، وقد استدرك هذا اللفظ الزرقاني على الناظم واقترح إبدال كلمة « جَمْعٍ » بـ « مَضْرُوبٍ » .

- المقيّد بقصره على راوٍ مَعْنٍ بغض النظر عن كونه ثقة من عدمه ، كأن يُقال : لو يرويه عن فلان إلا فلان . وفاته القسم الثاني من أقسام الفرد وهو : الفرد المطلق ، وهو الذي ينفرد به راوٍ واحد في أصل الشئ ، يعني في الموضوع الذي عليه مدار الشئ ، ولو تعددت الطرق إلى هذا المتفرد .

وقد يكون المتفرد بالحديث شخصاً ثقة كان أو غير ذلك ، وقد يكون أهل بلد دون غيرهم .

(٦٢) * قوله : « غُمُوضٍ أَوْ خَفَا » من باب عطف البيان ، و « أَوْ » هنا بمعنى الواو .

(٦٣) * مُعْلَلٌ : اسم مفعول ، من علّله أي : ألهاه ، والأفصح فيه : مُعَلٌّ لَأَنَّهُ الْقِيَاسُ الصَّرْفِيُّ مِنْ أَعْلَى ، أمّا قولهم فيه « معلول » ففيه خطأ لأن اسم المفعول من الرباعي لا يكون على وزن مفعول .

(٦٤) * يعني : أهل الحديث .

(٦٥) * والعلة : سبب حفي يقدح في صحة الراوي والمروي ، مع أن الظاهر السلامة منه .

- ٢٥- وَذُو اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَشْنِ مُضْطَرِبٍ عِنْدَ (أَهْيَلِ) (٦٦) الْفَرْ (٦٧)
 ٢٦- وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ (٦٨) أَلْفَاظِ (٦٩) الرِّوَاةِ اتَّصَلَتْ (٧٠)
 ٢٧- وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ (٧١) عَنْ أُخِيهِ (٧٢) مُدْبِجٍ (٧٣) فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَجِ (٧٤)

(٦٦) * ما بين القوسين في المخطوط «د»: (أهل).
 أميل: تصغير «أهل»، وهذا مما أُجِدَّ على التأظم، فالمقصود بـ «أَهْيَلِ الْفَرْ» أهل الحديث، والتصغير يكون فيه تقليل من شأن المُشار إليه، ومقام أهل الحديث مقام رفيع كما لا يخفى على القاصي والداني، واعتذر له بأنه قد اضطر لذلك لضرورة التأظم.

(٦٧) * آخر اللوحة الأولى من المخطوط «ب».
 وتعريف التأظم - رحمه الله - فيه قصور، حيث إنَّ مُجرَّد الاختلاف لا يُعَدُّ من باب الاضطراب، حيث إنَّ الاختلاف المقصود في مبحث الاضطراب هو ما تساوت فيه الأطراف المختلفة، بحيث لا يُستطاع ترجيح بعضها على بعض أو الجمع بينها، أمَّا لو أمكن الترجيح أو الجمع بين بعضها فهذا ليس من باب الاضطراب. قال الحافظ ابن حجر في «هدي الشاري» ص ٣٦٧: (الاختلاف على الحُفَاط في الحديث لا يوجب أن يكون مُضْطَرِبًا إلَّا بشرطين: أحدهما: استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجح أحد الأقوال؛ قُدِّم، ولا يُعَلَّ الصَّحِيح بالمرجوح. ثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المُحدِّثين، وبغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه؛ فحينئذ يُحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب، ويُتَوَقَّف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك). اهـ

(٦٨) * ما بين القوسين في المخطوط «أ»: (تقد).
 (٦٩) * أَلْفَاظٌ: ذُكِرَتْ لِلضَّرُورَةِ، لَكِي يَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ.
 (٧٠) * يعني أنَّ المُدرج من الحديث هو: ما أُذْجِلَ في الخبر، سندًا أو متنًا، من أحد رواته، دون تمييز بينه وبين الخبر الأصلي، بحيث يظن الروائي لهما أنَّهما خبر واحد.
 وقد يقع الإدراج في الشئ، وقد يقع في المتن.

(٧١) * الْقَرِين: الْمُصَاحِب، وَيُجْمَعُ عَلَى أَقْرَانٍ.
 (٧٢) * أُخِيهِ: الْأَصْلُ أَخِيهِ، وَلَكِنْ جَاءَ بِالتَّخْصُّصِ عَلَى اللَّغَةِ النَّادِرَةِ لِلأَسْمَاءِ الشَّئَةِ.
 (٧٣) * وَالْمُدْبِجُ شَيْءٌ كَذَلِكَ مِنْ دِيَاجَةِ الْوَجْهِ، أَيْ: جَانِبِ الْوَجْهِ لِأَنَّ كُلَّ قَرِينٍ يَلْتَفِتُ إِلَى صَاحِبِهِ لِتَحْدِثِهِ فَيَلْتَفِتُ إِلَيْهِ صَاحِبُهُ لِتَحْدِثِهِ، فَيَكُونُ قَدْ قَابَلَهُ بِدِيَاجَةِ وَجْهِهِ، وَقَدْ قَصَرَ أَهْلُ الْحَدِيثِ هَذَا الصَّنْفَ عَلَى الْأَقْرَانِ فَقَطْ حَيْثُ إِنَّهُ مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الشَّيْخِ وَتَلْمِيزِهِ أَوْ الْعَكْسِ.

ويجب أن يُفَرَّقَ هُنَا بَيْنَ رِوَايَةِ الْأَقْرَانِ وَالْحَدِيثِ الْمُدْبِجِ، حَيْثُ إِنَّ الْأَوَّلَ يَرُوي فِيهِ قَرِينٌ عَنْ قَرِينِهِ - وَالْأَقْرَانِ هُمُ: الرِّوَاةُ الْمُتَقَارِبُونَ فِي السَّنَنِ، وَالْإِسْنَادِ، وَالْأَخْذُ عَنِ الشَّيْخِ عَلَى قَوْلٍ -، أَمَّا الْمُدْبِجُ فَلَا يَبْذُلُ فِيهِ مِنْ رِوَايَةِ كِلَيْهِ قَرِينٌ عَنِ الْآخَرِ، وَلَا يُسَمَّى مُدْبِجًا إِلَّا إِذَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ قَرِينِهِ..

(٧٤) * انْتَجَى: افْتَحَرَ بِمَعْرِفَتِهِ، حَيْثُ إِنَّ الْإِنْتِخَاءَ: الْإِفْتِخَارَ وَالتَّعْظِيمَ.

- ٢٨- (مُتَّفِقٌ) (٧٥) لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ (٧٦) وَضِدُّهُ فِيمَا (ذَكَرْنَا) (٧٧) الْمُفْتَرِقُ (٧٨)
 ٢٩- مُؤْتَلَفٌ (٧٩) مُتَّفِقُ الْخَطِّ (٨٠) فَقَطُّ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ (٨١) فَاحْشِ الْعَلَطُ (٨٢)
 ٣٠- وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ زَاوٍ عَدَا تَغْيِيلُهُ لَا يَحْمِلُ الشَّفَرَةَ (٨٣)

- (٧٥) * الكلمة بين القوسين ترك الكتاب مكانها ولم يدون فيه شيئاً .
 (٧٦) * « مُتَّفِقٌ » : يعني : في اللفظ والخط ؛ بأن يكون الاسم واحد كتابةً ونطقاً .
 (٧٧) * ما بين القوسين في المخطوط : (ذكرث) .
 (٧٨) * بأن يكون الاتفاق في اسم واحد لأشخاص عديدين مُفترقين .
 قال الحافظ في « نخبة الفكر » : (الرواة إذا اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم فصاعدًا واختلفت أشخاصهم ، سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أم أكثر ، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعدًا في الكنية ، والنسبة ، فهذا النوع الذي يُقال له المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ) . اهـ
 وعبارة الناظم توحى بأن المُتَّفِقَ والمُفْتَرِقَ نوعان ، ولكنهما نوع واحد يكون فيه الاسم المُتَّفِقُ واحد لأشخاص مُتعددين - مُفترقين - كما مر آنفاً .
 (٧٩) * من أسماء الرواة .
 (٨٠) * ما كانت حروفه متطابقة .
 (٨١) * يعني : يختلف نطقاً .
 (٨٢) * أي : احذر من الوقوع في التصحيف بسبب جهله .
 قال الحافظ في « نخبة الفكر » : (إذا اتفقت الأسماء خطًّا واختلفت نطقًا ، سواء كان مزيج الاختلاف نُقَطَ أم الشَّكْل فهو المؤْتَلَفُ والمُخْتَلِفُ) . اهـ
 وعبارة الناظم توحى إنهما نوعان ، وليس كذلك بل هما نوع واحد اتفقت فيه الأسماء خطًّا ، واختلفت نطقًا .
 (٨٣) * ما عرّف به الناظم المنكر أخذه من كلام ابن الصلاح - رحمه الله - في « علّوم الحديث » ص ٦٤ بعد أن ذكر كلام البرديجي في المنكر وأقسامه - عنده - : (والصواب فيه التفصيل الذي يثبته آنفاً في تعريف « الشاذ » ، وعند هذا نقول : المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه .
 الأول هو : المُنفرد المخالف بما رواه الثقات .
 والثاني : هو الفرد الذي ليس في رايه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفردّه) . اهـ « بتصرف »
 وذهب الإمام مسلم في مُقدِّمة الصحيح إلى أن الحديث المنكر هو ما تفرد به المتروك - وهو من غلبت على حديثه الكثرة - .
 وقد ذكر عن البرديجي أقوال أخرى في تعريف المنكر لم تخلو من نقد وتعقب .
 والراجح أن الحديث المنكر لا يخرج عن قول ابن الصلاح - رحمه الله - . والله أعلم

- ٣١- مَشْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ (وَأَجْمَعُوا) ^(٨٤) لِيُضَعِفَهُ ^(٨٥) (فَهَرِ) ^(٨٦) كَرَدَ ^(٨٧)
- ٣٢- (وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلِقُ الْمَصْنُوعُ عَلَى النَّبِيِّ (فَذَلِكَ) ^(٨٨) الْمَوْضُوعُ) ^(٨٩)
- ٣٣- وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ سَمَّيْتُهَا : «مَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِي» ^(٩١)
- ٣٤- فَزَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ (أَقْسَامُهَا) ^(٩٢) ثُمَّ بِخَيْرِ (خَيْمَتِ) ^(٩٣)



- (٨٤) * ما بين القوسين في المخطوط «د» : (تواجمعوا) .
- (٨٥) * لضعفه : اللام هنا بمعنى على ، يعني : على ضعفه .
- (٨٦) * الكلمة بين القوسين ساقطة من المخطوط «ج» .
- (٨٧) * قُلْتُ : لا يلزم من كون الراوي مُجمِعاً على ضعفه أن يكون متروكاً أن يكون متروكاً ، فقد يَتَّبِعُ العلماء على سوء حفظ راوٍ ومع ذلك يصلح حديثه للاستشهاد والمُتابعات .
- والصواب أن يُعرَفَ بِأَنَّهُ : ما انفرد به الذي لا تتجبر روايته ، ما لم يكن كذائباً .
- (٨٨) * ما بين القوسين في المخطوط «د» : (فهو) .
- (٨٩) * المختلق ، والمصنوع ، والموضوع ، ثلاثة ألفاظ مترادفة المعاني ، وجيء بها مُتَابَعَةً للتفسير من هذا القسم المذموم عند أهل الحديث .
- (٩٠) * هذا البيت في المخطوط «أ» : (وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلِقُ الْمَوْضُوعُ عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَصْنُوعُ) .
- وهذا التعريف أخذهُ التَّظْمُ بلفظه من تعريف ابن الصلاح - رحمه الله - في «عُلُومُ الْحَدِيثِ» ص ٧٧ .
- وقد أحسن التَّظْمُ بأن افتتح المنظومة بأفضل أنواع الحديث وهو الحديث الصحيح حيثُ إِنَّهُ هو المراد والغاية من هذا العلم ، فمعرفة الصحيح يترتب عليه الأحكام والعقائد والأخلاق وغير ذلك .
- (٩١) * البيقوني : بتخفيف الياء للقافية ، ولا يُدْرِي ما هذه التَّشْبِيه ، هل هي لبلد أم لغير ذلك .
- (٩٢) * ما بين القوسين جاء في المخطوط «ب» ، و «ج» ، و «د» : (أقسامها) .
- (٩٣) * آخر المخطوط «أ» ، وزاد : «ثمن» .
- وآخر المخطوط «ب» ، وزاد : (تُثِنْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ عَلَى يَدِ كَاتِبِهَا مُحَمَّدٍ - الكلمة الثانية وفيه تكملة اسم الكاتب غير واضحة - .

الفهرس

٣مقدمة المُحقّق
٦خطة البحث
٧	- المقدمة الأولى : مبادئ في علم : « مصطلح الحديث »
١٠	- المقدمة الثانية : التعريف بالتأظم
١١	- المقدمة الثالثة : التعريف بالمنظومة
١٦	- « المنظومة البيقونية » مضبوطة ومشكولة
١٨	- بيانات المخطوطات التي اعتمدت عليها في إخراج المتن
١٩	- صور المخطوطات التي اعتمدت عليها في مقابلة المتن
٢٢	متن : « المنظومة البيقونية » مُحَقَّقًا بالمُقَابِلَة عَنِ المَخْطُوطَات ، والنُّسْبِ والتَّعْلِيلِ
٢٣	- الحديث الصَّحيح
٢٥	- الحديث الحسن
٢٦	- الحديث الضَّعِيف
٢٧	- الحديث المرفوع ، والمقطوع
٢٩	- الحديث المُسْنَد ، والمُتَّصِل ، والمُسْلَسِل
٣٠	- الحديث العزيز ، والمشهور
٣١	- الحديث المُعْتَقَد ، والتَّائِزِل
٣٢	- الحديث الموقوف ، والمرسل ، والغريب
٣٣	- الحديث المُتَّقَطِع
٣٤	- الحديث المُعْضَل ، والمُدَّاس
٣٥	- الحديث الشاذ ، والمقلوب
٣٦	- الحديث الفَرْد ، والمُفْل
٣٧	- الحديث المُضْطَرَب ، والمُدْرَج ، والمُدْبِج
٣٨	- المُتَّبِع والمُفْتَرَق ، والمؤْتَلَف والمُخْتَلَف ، والمنكر
٣٩	- الحديث المتروك ، والمَوْضُوع
٤٠الفهرس

